



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأنبار - كلية الآداب

قسم الجغرافية

المحاضرة السابعة

التنمية الأقلية

المادة / جغرافية التخطيط والتنمية

المرحلة / الرابعة / العام الدراسي 2020 - 2021

مدرس المادة / دكتور فهيد عبد الله احمد

3- التنمية الإقليمية

ظهر مفهوم التنمية الإقليمية واعتمد كسياسة تنموية في العشرينات من قرن الماضي وتطورت بشكل كبير في العقود الثلاثة الأخيرة منه كانعكاس لمشاكل بشكل متفاوت في مستويات التنمية بين اقاليم بلد الواحد. واستطاعت التنمية الإقليمية ان تكون لها اساساً عملية في العديد من دول العالم وعلى اخص دول المتقدمة ..

كما ادركت الدول النامية اهمية سياسة التنمية الإقليمية كوسيلة للتخلص من ظاهرة التباين المكاني التي تعليق عملية التنمية فيها ان التنمية الإقليمية تعد احد ابعاد التنمية القومية ودعامة اساسية لتحقيق تنمية متوازنة بين مختلف مناطق البلاد. مخطط التنمية القومية (المركزية) لا تخرج عن كونها خطوط عريضة يجب ان تشير عليها الدولة في مختلف مجالاتها فهي تحدد السياسة الزراعية والصناعية والتجارية والتعليمية والصحية وغيرها لأهداف يرجا تحقيقها اخذه بنظر الاعتبار موضوع الافضليات في حين تترجم خطط التنمية الإقليمية هذه الاهداف الى حقائق ومشروعات بعد القيام بأعمال المسح والتحليل والتخطيط اللازم ومن ثم فأن خطط التنمية الإقليمية التي لا ترتكز على خطه قومية فأنها تفتقر للتوجيه وقد تتعارض مع المصلحة العامة . لذلك فلا بد من الترابط والتنسيق الدائم بين التنمية الإقليمية والتخطيط القومي الشامل .

لذلك ادركت الدول النامية اهمية التنمية الإقليمية كوسيلة للتخلص من ظاهرة التباين المكاني في مستويات التنمية . والتي تميزت بخصائص التركيز المكاني لقوى الاستقطاب (السكان والأنشطة الاقتصادية) في المراكز الحصرية الكبيرة وفي بعض الاقاليم وادت بدورها الى عدم التوازن الاقليمي حيث توجد مدن واقاليم متطرفة الى جانب اخرى مختلفة في البلد الواحد ..

وتعرف التنمية الإقليمية بأنها مجموعة من الخطط و السياسات التي تهدف الى ازالة الفوارق الإقليمية في توزيع الموارد والاستثمارات وبما يؤمن تحقيق التوازن الاقليمي في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وال عمرانية

3-1- اهداف التنمية الاقليمية

تعتبر التنمية الاقليمية استجابة مباشرة للمشاكل التي تعاني منها الدول ممثلة بالتفاوت المكاني في مستويات التنمية وال الحاجة الى الاستخدام العقلاني للموارد بما يؤمن تحقيق تنمية مكانية متوازنة . و عموماً يمكن ابراز و تحديد اهداف التنمية الاقليمية بالاتي :-

1- تحقيق اهداف خطط التنمية القومية - اذ ان التنمية الإقليمية تمثل حلقة الوصل بين التخطيط القومي الشامل والتخطيط المحلي وبموجب المؤشرات التي يقدمها المخطط الاقليمي عن الامكانيات والمحددات التنموية وال حاجات والمتطلبات في الاقليم والمناطق سيتم توجيه استثمارات خطط التنمية القومية مكانياً لتحقيق التنمية المتوازنة والذي هو هدف خطط التنمية القومية او التخطيط الشامل على المستوى القومي .

2- تحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات بين الاقاليم - ان اختلال توازن في مستويات التنمية بين اقاليم مناطق البلد الواحد اوجب الاخذ بسياسات واساليب التنمية الاقليمية وبما يؤمن تحقيق تنمية متوازنة من خلال ازالة حدة الفوارق الاقليمية بالتوزيع العادل والمتواري للاستثمارات والمشاريع التنموية بين الاقاليم والمناطق - والتوازن هنا لا يعني توزيع الاستثمارات بشكل متساوي بين الاقاليم بل يتم توزيعها حسب حاجت كل اقليم وحسب إمكانياته ومؤهلاته التنموية حسب حجم سكانه .

3- الحفاظ على الوحدة الوطنية للدولة - اذ ان وجود تفاوت في مستويات التنمية بين اقاليم ومناطق البلد الواحد يؤدي الى اهتزاز الشعور بالانتماء الوطني والشعور بالظلم والاقصاء وبالتالي يمكن ان يهدد الوحدة الوطنية والسياسية للبلد . اذ ربما تقود الى العصيان المدني على الحكومة المركزية . وقد يصل في بعض الاحيان الى طلب الانفصال عن الدولة .. من هنا يتضح الدور الوطني للتنمية الاقليمية في الحفاظ على الوحدة الوطنية والسياسية للدول ومن خلال تحقيق التوازن في مستويات التنمية بين الاقاليم ومناطق الدول الواحدة .

3-2. منهجة اعداد خطط التنمية الاقليمية

ما هو معروف عند المخططين انه لا توجد طريقة موحدة في الدراسات التمهيدية لخطط التنمية يمكن اعتمادها وتطبيقها لتكون اساس لكل خطة اقليمية.

وبشكل عام تقوم منهجة اعداد خطة التنمية الاقليمية على اسس علمية تخطيطية تضمن عدة دراسات شاملة معمقة عن واقع حال الاقاليم ولمختلف الجوانب وباتجاه تحديد الامكانيات والكشف عن المشاكل والمعوقات وعلى ذلك فأن اعداد خطة الاقليمية ليس بالعمل السهل واليسير وانما عمل شاق يتطلب جهد كبير من الجهة المسؤولة عن وضع الخطة ..

وعادة تستند وتتضمن منهجة اعداد الخطة الى مجموعة من الاعتبارات من واجب مراعاتها الشروع بأعداد الخطة. كالدقة في تحديد مراحل الخطة واعتماد الاساليب العلمية في اعدادها، كما يجب ان تبتعد الخطة عن التعقيد ويجب ان تتحلى بالواقعية المرونة وفيما يلي ايجاز لأبرز الاعتبارات الواجب مراعاتها عند وضع خطة الاقليمية :-

1- اعتماد الاساليب العلمية - يجب اعتماد الاساليب العلمية في اعداد خطة التنمية الاقليمية للوصول الى درجة عالية من كفاءة وفعالية في المراحل التي تمر بها الخطة وبما يؤمن تحقيق الاهداف المرسومة في الخطة .

2- الوضوح والمرونة- يجب ان تتميز وتصف خطة تنمية اقليمية بالوضوح والبعد عن التعقيد ليسهل تفيذها . كما يجب ان تتصف بالمرونة لتمكن من مواجهة ما قد يظهر من صعوبات او مشاكل لم تكن بالحسان عند وضع وتنفيذ الخطة .

3- الواقعية- يجب ان تتحلى خطة التنمية الاقليمية في كل مراحلها بالواقعية فيجب ان تكون الاهداف المحددة في الخطة ممكنة التحقيق وليس مبالغ فيها او ضرب من الخيال كما يجب ان توضع الخطة بمجملها على وفق الامكانيات المادية والبشرية المتاحة وبما يؤمن تنفيذ الخطة والمساعدة على تحقيق الاهداف

4- دقة المعلومات والبيانات - يجب ان تكون المعلومات والبيانات والتي تعتبر الاساس الذي تبني عليه الخطة دقيقة ولا يقبل فيها التخمين او الارتجال بما يتعلق بتجديد الامكانيات المادية والبشرية والوقت والمال اللازم لتنفيذ الخطة والمصور التي سيكون عليها الوضع عند التنفيذ من الناحي الاقتصادية والاجتماعية وال عمرانية والحزمية... الخ

5- المشاركة في وضع الخطة يجب اشراك كافة القائمين على تنفيذ خطة التنمية الاقليمية في صياغة او رسم تفاصيلها و مراحلها لانهم هم اعلم بما يتعرض مراحل وبرامج تنفيذ الخطة من صعوبات والمشاكل عند التطبيق . كما ان مشاكل واطلاع المواطنين في الاقليم على الاسس المقومات التي اعتمدت عليها الخطة والاهداف التي تتواكب تحقيقها هي من الاعتبارات الاساسية لوضع خطة التنمية الاقليمية وبما يؤمن نجاحها واستحسانها من قبل سكان الاقليم والمساعدة في تنفيذها.

وفي اطار التحضير للأعداد خطة التنمية الاقليمية يتم اجراء دراسات مساندة تتعلق بالجوانب والمواضيع والقضايا الجهوية التي تتعامل معها الخطة . ولذلك الدراسات دوراً مهماً في اثراء الخطة بالمعلومات وبما يعزز اساسها عناصرها لا نها تعتبر محاور ارتكاز لتوجهات الخطة وسياساتها المستقبلية . وتتشعب هذه الدراسات وتتعدد جوانبها فبعضها طبيعي وبعضها الآخر بشري اقتصادي واجتماعي وعمراني وديموغرافي وخاص بالخدمات العامة والمجتمعية وبالنقل وبنى الارتكازية... وعادة تعاون الكثير من وزارات المؤسسات والهيئات العلمية ذات التخصصات المختلفة في اعداد تلك الدراسات المساندة ..

وبعدها يتم اعداد الدراسات الخاصة بخطة التنمية الاقليمية . حيث ان وضع خطة تنمية لأي اقليم يتطلب معرفة شاملة بجميع عناصر ومتغيرات الخصائص الطبيعية والخصائص البشرية في ذلك الاقليم وتحليل مدى الترابط او تفاعل فيما بينها وتحليل مدى تأثير كل عنصر على الآخر . حيث يتم دراسة وتحليل الامكانيات والمحددات تنموية في الاقليم ومن خلال دراسة وتحليل الخصائص الطبيعية ((التركيب

الجيولوجي - المناخ - الموارد المائية - الاراضي الصالحة للزراعة - المعادن .. الخ)) وكذلك تحليل الخصائص (سكان الاقليم فيما يتعلق بالعدد والتوزيع والكثافة والتركيب النوعي والعمري والاقتصادي والطاقة الاستيعابية للإقليم من حجم السكان وكذلك المستوى التعليمي والثقافي لهم) وكذلك (مراكز العمرات فيما يتعلق بنوعهاحضرية ام الريفية واعدادها وتوزيعها المكاني واحجامها السكانية وتبعاتها وعلاقتها المتبادلة) ويتم دراسة الانشطة الاقتصادية من حيث امكانياتها ومحدداتها وسبل تطويرها (الزراعة ، الصناعة ، التجارة ، السياحة ... الخ) وكذلك يتم دراسة وتحليل ((طرق النقل والمواصلات من حيث الامكانيات والمشاكل وكفاءة الحركة والتواصل)) وتدرس ايضاً ((الخدمات البنى الارتكازية الماء والكهرباء والخدمات الاجتماعية الصحية والتعليمية))